

تونس: نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية

■ حميدي العبدالله

أظهرت نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية انقساماً حاداً داخل صفوف الشعب التونسي، وتجسّد هذا الانقسام في عدم حصول أي من المرشحين البارزين، السبسي والمرزوقي، على غالبية تتجاوز 50 في المئة من أصوات الناخبين. وإذا كانت هذه النتيجة مألوفة في الدول الديمقراطية، وحدوثها لا يعبر عن انقسام في صفوف الشعب، فذلك لأن نسبة المشاركة في الانتخابات في تلك الدول نادراً ما حققت نسب المشاركة المسجلة في الانتخابات الرئاسية التونسية والتي تجاوزت في 64 في المئة. لا شك أنّ هذه النتيجة معبرة للغاية، وهي تعكس حقيقة أنّ الشعب التونسي منقسم على نفسه حول الخيارات السياسية وماهية النظام، تصفه بؤيد ويدعم العودة إلى ما كانت عليه الحال قبل الحراك الذي انطلق بالرشيد زين العابدين بن علي. وتجلي ذلك بالأصوات التي حصل عليها حزب «نداء تونس» الذي يمثل امتداداً للحزب الذي حكم تونس منذ الاستقلال وتناوب على زمامته الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي، سواء في الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية، حيث نال مرشح حزب «نداء تونس» نسبة أصوات أعلى من جميع المرشحين، حتى وإن لم يفز من الدورة الأولى.

لكن في المقابل فإنّ النصف الآخر من الشعب التونسي لا يزال يخشى العودة إلى النظام القديم، على الرغم من التصريحات التي أدلى بها زعماء حزب «نداء تونس» والتزامها فيها بالعددية، وعدم العودة إلى حكم الفرد والديكتاتورية والاستبداد، فالأصوات التي حصل عليها منصف المرزوقي الذي رأس تونس بعد خلع زين العابدين بن علي تشير إلى هذه الخشية أكثر منها إلى القناعة بسياسات المرزوقي وممارسات التحالف الذي حكم تونس في السنوات الأربع الماضية.

هذه النتيجة تعكس حقيقة أنّ الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس تعكس وجود أزمة، ولا تعبر عن تجربة ديمقراطية خلّاقة، فالشعب محاصر الآن بين خيارين وكلا الخيارين لا يلبّيان تطلعاته، الخيار الأول، ذو الأوجعية هو العودة إلى أدوات الحكم القديم، أي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي التي أظهرت بالمقارنة مع تجربة حكم النهضة – المرزوقي أنها أفضل نسبيًا، والخيار الثاني، الاستمرار في الرهان على النهضة – المرزوقي رغم فشل هذا التحالف في إحداث أيّ تطوير في تونس على مستوى من المستويات التي تشكو منها غالبية الشعب، وعندما تكون خيارات الشعب بين السبسي والأقل سوءاً، فلهذه ليست خيارات المستقبل، بل إنها خيارات أكره عليها الشعب اللبيل الأكثر عملاً والأكثر ثقة والتي يمكن عبر الرهان عليها تحقيق الآمال والطموحات. هذه الخلاصة تؤكد أنّ ما ينتظر تونس هو المزيد من عدم الاستقرار السياسي وربما الأمني، وبالتالي الخطبّ بمزيد من المشاكل وليس استثناءً عما يحصل في بلدان «الربيع العربي» الأخرى.

عون باق مرشحاً لحوار الربيع الساعة الأخير

■ روزانا رمال

الاستحقاق الرئاسي اللبناني يصعد إلى مرتبة أعلى في الاهتمام الدولي والإقليمي، ليس بداعي القلق من انهيار أو الخوف من الانفجار، فصمامات الأمان الموضوعة للبنان ثبت أنها تشتغل بصورة جيدة، وقد تجاوز لبنان أزمات بحجم حرب عرسال وحرب طرابلس، وثبت أنّ الحكومة قادرة على البقاء والصمود، وأنه رغم شدّة وحماوة التوتر السعودي مع كل من سورية وإيران، فإنّ معادلة الأمن في لبنان تقوم على ثنائيتين، مهما لعبت به السياسة فهي أعجز من أن تفك صلته الضمنية مع المقاومة، ومقاومة تلك وحدها القدرة على إشعال حرب أهلية ولكنها لا ترمدها والذين قد يربدونها لا يقدرن عليها.

مصدر تصاعد الاهتمام هو أنّ التفاعلات الدولية والإقليمية قد أقلع قطارها، ومنحت مهلة أربعة شهور تنتهي في الربيع وفقاً لتصريح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عقب محادثات فيينا الخاصة بالملف النووي الإيراني، وهذا يعني أنّ التمهيد للتفاوضي هناك هو مجرد الغطاء اللازم لتخرج تفاهات إقليمية وتسويات وملفات حساسة تستدعي تحريكاً وتنشيطاً للمساعي التفاوضية المحلية والإقليمية، فيصير مع إنجازها، المناخ جاهزاً لتلقي التفاهم الكبير على بساط نامق ويدون أعراض جانبية، فيصير مديون الأبخرج من بشير بالهزيمة ومن يشعر بالنصر، وهكذا لا تخفل معادلات صناعة التسويات بسبب هذا التطهير وتناجيه، سواء على الأمريكي مع حلفائه الذين لا يريد لهم سلوك ولا شعور المهزوم، أو على الإيراني الذي يحتاج إلى تطهير تواضعه، فلا يصاب بخسارة فرصة قيادة التسويات ولو بدأ منتصراً، لكن في حال مواجهة وإحباط يصيب من يقابله إقليمياً فتحول هذه المعادلات دون طفاقة لتغار النصر.

النصر الناعم لإيران يعني تقبّلها عدم إعلان التفاهم حول الملف النووي قبل ضخج المنطقة لتفاهات تكون تركيا ومصر وخصوصاً السعودية أطرافاً فيها، ولبنان من أشدّها حساسية، فقيه الحليف الوحيد للسعودية من بين حلفائها بالمنطقة التي يشكل امتداداً عضويًا لها لا خصوصية تحكم أداءه خارج قرارها، وتستطيع بالتالي أن تفرض عليه ما يناسبها، وفي لبنان يمثل هذا الفريق قوة وأزمة ما يمنع السعودية لهذين السببين حساسة وضع المحللة فيه على نار حامية، وبالأسبوع لإيران يشكل فريقاً لها خصرة المقاومة التي ساهمت بصناعة فائض القوة المؤسس لتوازنات التفاوض الكبير، والذي سيحكم التفاوض الأدنى منه، ومن لبنان يرسم حجم سورية الإقليمي، وخصوصاً من بوابة رئاسة الجمهورية.

يتحرك الحوار بين حزب الله وبتار المستقبل بصورة سحرية، ويتراجع البحث النيابي في قانون الانتخابات بقرارات برية (نسبة إلى الرئيس نبيه بري) تالفي الجديد على الساحتين الإقليمي والدولية بإشاعة مناخات التفاوض. في الاستحقاق الرئاسي واضح أنّ سفير حجج صار خارج البحث، والواضح أنّ سائر مرشحي الرابع عشر من آذار حلالهم ليست أحسن من حاله، والواضح أنّ الخيار لا يزال على مرشح من بين القادة المسيحيين، والمقصود الأربعة الكبار كما تسمّهم بكركي، فلا يبقى إلاّ أفنين، العماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية، والمعلوم أنّ فرنجية جسم أمره نحو التمسك بترشيح العماد عون حتى يقول عون أنه لم يعد مرشحاً، كما الواضح أنّ حزب الله المعني بحماية ظهره برئاسة مؤنوقة وقادرة، حتى يخوض دوراً محورياً ينتظره في الحرب على الإرهاب، يجدد تمسكه بعون مرشحا وحيدا.

عون سيبقي مرشحاً في الربع الساعة الأخير من المفاوضات.

«توب نيوز»

أخطر وأهم الزيارات

– هذه الزيارة للوزير وليد المعلم والوفد المرافق إلى موسكو تختلف عما سبقها وعما سيليها.

– ليست الزيارة لإقناع موسكو بمقومات القوة لدى الدولة السورية وجيشها وقدرتها على الصمود ومقاومة الضغوط، ودعوة القيادة الروسية على هذا الأساس إلى اللبائت وعدم القلق الذي يُخشى أن يترجم تهاونا بشروط التسويات، كما كانت زيارات مضت في العام 2012.

– ليست الزيارة لتثبيت مصالح مشتركة اقتصادية وسياسية ونقطة وعسكرية، كما كانت زيارات ما قبل الأزمة في ظل عدم تجرؤ موسكو على القيام بما يستفز واشنطن. كما كان الحال في العام 2008، أو كما ستكون للتنسيق والمناخات والاتفاقيات والشراكات في الأعوام المقبلة.

– ليست الزيارة للتشاور ببيانات يمكن أن تساعد في تقوية موقع روسيا في مواجهة الاستعدادات الأميركية للحرب، كما كان حال مبادرة تسوية وضع السلاح الكيماوي العام 2013.

– ليست الزيارة لحلحلة تباينات في النظرة إلى الوضعين الإقليمي والدولي، أو لوضع سورية كما كانت الأمور في العام 2011.

– الزيارة رسم خرائط وتأسيس لمعادات وتفاهم على سيناريوات وبناء نواة لقوة استراتيجية في المنطقة لقرن مقل.

التعليق السياسي

قانون «الدولة القومية لليهود» واستهدافاته

■ رامز مصطفى

قال: «عملياً قانون الدولة القومية، هو يشكل أساساً قانونياً للتمييز العنصري، لأنه يحرم الفلسطينيين من إمكانية الحصول على أراض من الدولة، وهو التفاف على قرار «محكمة العدل العليا في إسرائيل» العام 2000، الذي منع الدولة «أن تكون عنصرية في تمييزها لجهة حق الفلسطينيين في الاستعادة من هذه الأراضي»، و«إسرائيل» بموجبه تشرّع الاستيطان والبناء لليهود من دون القوميات الأخرى. وبالتالي القانون اليهودي في بعدد الديني، من شأنه أن يفتح الطريق أمام التشريعات والمحاكم أن تستند وتعتمد على هذا البعد. الأمر الذي سيُسرع في تحويل الصراع من سياسي إلى ديني، وهذا ما تعمل عليه المدارس التلمودية والحاخامات في الكيان.

ولن يقف الأمر عند هذا الحد، بل سيطلق حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها عام 1948، على خلفية أنّ الفلسطينيين من حقّ العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المقترضة، أو إلى أراضي السلطة، وهي بدورها عودة مشروطة في تنازل هذا الفلسطيني عن حقه في العودة. وهذا ما حاولت ترميره حكومة نتانياه، عندما طالب رئيس السلطة السيد محمود عباس، السماح بعودة الفلسطينيين النازحين من مخيمات سورية بسبب الأحداث هناك. اشترطت «إسرائيل» أنّ الراغبين في القدوم إلى أراضي السلطة وتحديدا في الضفة الغربية، عليهم أن يوقعوا على وفاق يتنازلون بموجبها عن حقّ عودتهم إلى مندمهم وقرامهم التي طردوا منها العام 1948. وهذا الأمر سيُسرّع أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود فقط، وسيلحق هذا القانون حال إقراره اللغة العربية ليسقط مكانتها الرسمية التي تمتعت بها على مدار 66 عاما. وهذا بالتالي سيوغل عميقاً في المناهج التعليمية التي هي في الأساس عرضة لتزريف الحقائق التاريخية والدينية والثقافية، أنّ فلسطين وطن الشعب الفلسطيني، ويان لا سند تاريخياً أو دينياً في أنّ فلسطين هي «أرض ميعاد اليهود»، بحسب إدعاءاتهم الباطلة، وكأنّ الرب يعمل لديهم سمساراً أو دلالاً عقارياً.

ويذهب قانون «الدولة القومية» العنصري إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة، ليصل في رسائله إلى قاعة المفاوضات في جنيف، والتي انتهت قبل أيام بتمديد العمل في الاتفاق الفلسطيني بين إيران ودول I + 5 حول الملف النووي الإيراني. وفي مقدمة كل هؤلاء الولايات المتحدة الأميركية المعنية بالمشارة في العلاقة التي لا تنفصم مع الكيان. بمعنى أنّ نتانياه – «وهو الذي يدرك أنّ الاتفاق النهائي مع إيران أصبح في حكم المنتهي والمتفق عليه» – أراد إيهام رسالة في مضمونها ابتزاز مكشوف، ومغادها أنه مقابل التوصل إلى اتفاق نهائي حول النووي الإيراني يقض أمثانا سياسية وعسكرية وإمكانات مادية وتجديد التزام بامن «إسرائيل» وإبقائها متفوقة، وصفقة تزويد الكيان بطائرات F 35 المتطورة تأتي في سياق التزام الإدارة الأميركية بالتفوق العسكري «الإسرائيلي» في المنطقة.

وقانون الدولة القومية» بصيغته سواء «لنتانياه أو الكيان وشاكيد»، وما يحمله في طياته من مخاطر، حيث يستهدف مباشرة فلسطينيي مناطق العام النمانية والإريغين، وكأنيما يشير بذلك سيف عنصريته، في تكريس فاضح وسافر لهدية السياسة العنصرية التي يمارسها الاحتلال منذ عقود ضدّ سكان المدن والقرى من الفلسطينيين الذين يعملون سكان من الدرجة الدنوية.

والقانون الذي يجهد أصحابه ومؤيديه ويعملون لتسوية داخل أروقة «الكنيست الإسرائيلي»، في حال نجاحهم وضموم الموافقة عليه، وإقراره في القراءة الأولى والثانية، من شأنه أن يبذد حقوق الفلسطينيين الجماعية التي سجّلها إلى حقوق فردية، والتي ستكون بدورها معرضة للانتهاك والسلب عند أيّ حجة أو مسوغ يختلقه «الإسرائيلي» ضدّ أي مواطن فلسطيني بما فيها سبب الجنسية «الإسرائيلية»، وهذا ما حصل مع زوجة وأنجب الشهيد غسان عبد جمل أحمد منقذي المقاومة البطولية ضدّ الكنيست اليهودي في القدس المحتلة، حيث قرّر وزير الداخلية الصهيوني لعماد ارادن سحب البطاقة الهوية المقدسية منهم، وأعلن مسخحاتهم المالية والاجتماعية. ومن ثمّ إبعادهم، لأنّ القانون يحفظ ويكفل فقط حقوق اليهود دون غيرهم. وهذا ما أشار إليه آيال غروس الأستاذ في القانون، حين

ومهما حاول نتانياه والذين يقفون خلف القانون العنصري المقترح تزيينه، في أنه لا يتناقض مع القيم الديمقراطية «الإسرائيلية»، التي طالما تفتت بها، على أنها الواحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. ها هي اليوم وبعد ستة عقود على جريمة اغتصابها الأرض الفلسطينية، تستكف عن ستر عورتها، وتسفك الفناء على وجهها الفبيح، وتؤكد على حقيقتها العنصرية البغيضة، وأنها كيان يعتمد سياسة الفصل العنصري «الابرتهاد»، والحديث عن تقديم الضمانات في أنّ المساواة لغير اليهود ستبقى صماتة، ما هو إلاّ ذر الرماد في عيون المجتمع الدولي. لأنّ هذا القانون في محصلته النهائية يحول أرض فلسطين إلى «دولة للشعب اليهودي».

والى أن يُقرّ قانون «الدولة القومية لليهود» في الكنيست. يبدو أنّ الموقف الرسمي للسلطة ومنظمة التحرير سيبقى للأسف ينسجم بالتردد والتكؤ في الردّ على خطوة حكومة نتانياه، التي ستزيد من حجم التحديات المتعاطفة في وجه الفلسطينيين وقصبيتهم بعنايتهم والمستهدفة مباشرة من وراء هذا القانون الذي سيُسرّع سياسة قائمة على التهميش والإقصاء للفلسطينيين.

لماذا «يهودية الدولة» الآن...؟

■ راسم عبيدات - القدس المحتلة

المطالبة بيهودية دولة العدو، ليست بالفكرة الجديدة، بل هي فكرة صار عليها رؤساء دولة الاحتلال والرؤساء الأميركيون بعدما تقدمت اميركا بخارطة الطريق لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في أيار 2003، حيث اشترطت «إسرائيل» موافقتها على تلك الخريطة، بمطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة» والاعتراف المطلوب من الجانب الفلسطيني هنا، ليس الاعتراف بـ«إسرائيل»، كما اعتقدت في الدول الأخرى، بناء على قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، بل المطلوب من الجانب الفلسطيني، الاعتراف بماهية الدولة، «إسرائيل دولة يهودية»، من أجل الالتفاف على حق العودة للجائين الفلسطينيين، ومسألة الاعتراف هذه تخبو حينا وتتصاعد حينا آخر ارتباطا بالعملية السياسية والمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فـ«إسرائيل» تسعى من خلال التشديد على هذه المسألة والتركيك عليها، إلى تحقيق عدد من الأهداف، ليس فقط عملية وضع العراقيل والعصي في دولاب المفاوضات، والعمل على تعطيلها وإفشالها، بل هي تسعى كذلك إلى تحقيق جملة أهداف أبعد وأخطر من ذلك، سنأتي على ذكرها في السيات.

ويهودية الدولة والمشروع المقترح إقراره والمصادقة عليه، يتصدره بنيامين نتانياه، ويضغط من أجل إقراره وتمريده في «الكنيست»، بشكل لافت للنظر، بعد توجه الطرف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين كدولة تحت الاحتلال، والتوجه الفلسطيني قريبا لمجلس الأمن الدولي، من أجل استصدار قرار يحدد فيه سقف زمني لانسحاب «إسرائيل» من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تنتهي في عام 2016.

ويجب أن نشير هنا إلى ان موضوع يهودية الدولة كان وسيبقى متناج جدال ونقاش واستثمار في الصراع الداخلي بين القوى السياسية في «إسرائيل»، وبخاصة بين المؤيدين والمعارضين للنشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعمد المعارضون إلى إظهار سلاح يهودية الدولة في وجه خصومهم، تحت ذريعة أنّ النشاط الاستيطاني من شأنه نسف عملية السلام، ما يستتبع سقوط حل الدولتين، وتمهيد الطريق أمام الحل الآخر المعتمد على قيام دولة ثنائية القومية، وما ينطوي عليه من مخاطر على يهودية الدولة. وقد حذا عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية على منوال وطريق المعارضين الإسرائيليين للنشاط الاستيطاني عند انتقادهم لهذا النشاط، لمسّه يهودية الدولة، وتعرض طابعها اليهودي للخطر.

ونتيناهاه وقوى اليمين الديني والقومي المتطرف من «الليكود» و«إسرائيل بيتنا»، و«البيت اليهودي» وغيرهم من الحاخامات والتوراتيين والمستوطنين، يعتقدون بأنّ الظروف الآن مؤاتية لتمريد هذا القرار، فالحالة

انتخابات البحرين في الإعلام السعودي؛ القرون الوسطى تقراً القرن الواحد والعشرين!

■ د. وفيق إبراهيم

يُصاب المتابع للإعلام السعودي الصادر في بريطانيا بصدمة عنيفة من سيل التحليلات «البدائية» التي تعالج انتخابات البحرين، فتنحرف صفة المُهَيِّج بتناجها والخبير بتفاصيلها والمبشر بصديقيتها.

وقبل الدخول في «مناهاة» هذه الانتخابات على المستويين السياسي والتقني، لا بدّ من الإشارة إلى تقطعتن تميطن اللثام عن الخداع السعودي. أولاً: لا يؤمن النظام السعودي بالانتخابات مطلقاً، ولا بكونها وسيلة لتكوين النظام السياسي، لأنه يتبنى مفهوم الحكم الملكي الوراثي من أب إلى ابن إلى أخ. ويُعتبر الملك ولياً للأمر لا رأياً لإرادته. ويساق شيوخ القبائل والمراجع لتأييده في «بيعة صورية» كالنجاج. والسعودية هي واحدة من البلدان النادرة التي تحظر الأحزاب والجمعيات وأي شكل من أشكال الانتخاب. وتمنع حتى تشكيل إدارات للنيابات والعمارات؛

فما أسباب تهليلها إذا لانتخابات البحرين وحاكمها ملك يؤدي دور ولي الأمر. ولماذا تُكرس الأدوات الإعلامية السعودية برامجها وصفحاتها لمديح انتخابات لا تؤمن بها ولا بدورها.

ثانياً: هذه الانتخابات التي جرت الأسبوع الماضي إنما تمّت برعاية أنواع عدة من الاحتمالات العسكرية التي تتحكم بمفاصل أرخبيل البحرين ومدنه وقصرها، وتسدّد بالاحتلال العسكري السعودي المختبئ خلف ما يُسمّى قوات مجلس التعاون الخليجي، والإماراتي التابع له والأردني المتجنّد بالآلاف من رجال الدرر والشرطة المنتشرة في الجزيرة.

يُضاف أيضاً الاحتلال الأميركي ورمزه قاعدة ضخمة للأسطول الخامس الذي يقع بمساحة كبيرة من الجزيرة، ويمارس دوراً سياسياً هاماً في دعم آل خليفة وأنصارهم، وهكذا تجتمع كلّ هذه القوى العسكرية لتضاعف من إحباط أهل البحرين الذين باتوا يعتقدون أنّ هموم الأرض تتجمد على مناهجهم.

وهنا لا بدّ من طرح التساؤل التالي: هل هناك مراكمة دولية تعتبر أنّ انتخابات جرت في ظلّ أربع احتمالات... تمتلك الصفة الشرعية والقانونية؟

ويمكن إضافة الدعم الاقتصادي السعودي لآل خليفة وبعض السكان في البحرين كرشى توتّر في فتاعات الناس وتكبج التفاعلات السياسية والاجتماعية المغلية.

ضمن هذا الإطار فقط تجوز قراءة انتخابات البحرين بعلاقتها بالاحتمالات العسكرية من جهة، وما شابها من عناصر أخرى أدت إلى تزوير إضافي لغنى ديناميتها وجعلها أداة لقمع معظم الناس في البحرين من مختلف المذاهب والأديان والأعراق.

وأبرز العناصر الأخرى سياسة التجنيس التي شملت باكستانيين وبلوشاً وسوريين وفلسطينيين... والمضحك أنها صُنّت سعوديين باتون إلى البحرين ويتخبون ويعودون إلى بلادهم في اليوم نفسه، وهم بعشرات الآلاف... هذه هي ديمقراطية الأعراب المتقلبة على متن نوق تقطع الجسر بين السعودية والجزيرة ذهاباً وإياباً.

ومن العناصر الأخرى التلاعب بالدوائر لتصبح على مفاص النتائج تكبيراً وتصغيراً. ونقل الأصوات من دائرة إلى أخرى وتزوير النتائج والتصويت عن الغائبين والمسافرين والأموات وربما الأحياء والعجائز والمرضى.

إنها انتخابات جرت بإشراف آل خليفة ومن دون مراقبة من أي نوع من المعارضة. والنتيجة أتت كمن يضحك على نفسه... مجرد انتخابات هزلية، الهدف الوحيد منها منح دكتاتورية آل خليفة صفة شعبية لاستمرار وتصوير المعارضة كأنها حركة مذهبية تخدم السياسة الإيرانية في المنطقة.

ويقول الإعلام السعودي إنّ نسبة المشاركة بلغت 62 في المئة مقابل 68 في المئة للانتخابات السابقة. وهذا يعني بلغتهم أنّ حجم المعارضة لا يزيد عن 6 في المئة من الناخبين. ولو افترضنا أنّ عدد الناخبين ثلاث مئة ألف ناخب شارك منهم نحو مئة وتسعين ألفاً، فتكون أصوات المعارضة لا تزيد عن عشرة آلاف صوت، في حين أنّ أصغر تظاهرة تنظفها المعارضة تضمّ عشرات الآلاف... وأرشيف الإعلام الغربي والعربي يؤكد هذه الحقائق التي لا يرقى إليها أيّ شك. والحقيقة أنّ الدعم الأميركي والخليجي لآل خليفة ليس إلا محاولة بدائية لكبح جماح التطور.

ولم يسبق لقوى مهما عظمت، أن استطاعت وقف حركة التاريخ... قد تشله إلى حين. لكنه سرعان ما يعود انطلاقة مستعيداً ديناميته وقوته.

هذه هي البحرين، المرصد الأميركي لمراقبة الملامحة في الخليج ومراقبة إيران أيضاً. وهي مقدم السعودية التي ترتعب من أي تغيير قد يحدث فيها لأنه قابل للانتقال إلى الشاطئ السعودي في كل وقت.

وفي المحصلة، فإنّ تحسّن الأوضاع في العراق واليمن وسورية كليل بتزويد أهل البحرين بإمكانات معنوية ومادية لتغيير نظام حكم طفا على أهل الجزيرة وأضعا البلاد في خدمة الجيوبوليتيك الأميركي، ومبدياً استعداده لمصالحة «إسرائيل»، وابتناظر مقل الأيام، تشير المعلومات إلى أنّ الصراع الشعبي مع آل خليفة طويل ولن ينتهي إلا باستعادة شعب الجزيرة لحقوقه السياسية والوطنية والاقتصادية.

والاعتراف بالرواية الصهيونية للصراع العربي الصهيوني، بأنّ الصهيونية حركة تحزّر وطني لما يُسمّى بـ«الشعب اليهودي»، وهذا يعني الاعتراف بحقّ اليهود والصهاينة في هذه البلاد، وإدانة لمشروعية النضال الوطني الفلسطيني، ووسم نضالات وتضحيات شعبنا بـ«الإرهاب»، وبالتالي يصبح من حقهم طردنا وتهجيرنا، وإسقاط حق العودة لشعبنا اللاجئ والمشرّد في مخيمات اللجوء وأرض الشتات.

لا يمكن لأيّ طرف فلسطيني الموافقة على هذا القانون، لأنه يعني انتحاراً فلسطينياً، ونهاية لقصبيته ومشروعه الوطني، ولذلك علينا خوض معاركنا ونضالنا على كل الصعد والمستويات، محلياً وعربياً ودولياً، يجب العمل على بناء استراتيجية فلسطينية موحدة، وكذلك ضرورة استكمال عضويتنا في المؤسسات الدولية، وبالذات التصديق على ميثاق روما والانضمام إلى محكمة الجنائيات الدولية، من أجل جلب قادة الاحتلال إلى المحاكم الدولية ومحاکمتهم كجرمي حرب، على ما يرتكبهون من جرائم وفظائع بحق شعبنا الفلسطيني.

Quds.45@gmail.com

